CEDAW/C/SR.265
8 February 1995
ARABIC

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الرابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٦٥

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٥/١٥

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية*
مساهمات اللجنة في المؤتمرات الدولية*
تنظيم العمل

* ينظر في البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة
من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية
الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية

مساهمات اللجنة في المؤتمرات الدولية

١ - السيدة تمزالي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (اليونسكو): ذكرت بالعرض الذي قدم في الدورة السابقة بشأن وضع موارد اليونسكو تحت تصرف اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بغية إعداد دراسة عن المادة ١٠ من الاتفاقية، فوجهت الانتباه إلى الوثيقة غير الرسمية الجاري تعميمها. وأعربت عن أملها في أن ينظر إلى الوثيقة، التي أعدها فريق مشترك بين اليونسكو واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بوصفها نصا مرجعيا عن تعليم المرأة. فإذا وافقت عليها اللجنة، جرى تعميمها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ. وحتى لو لم توافق اللجنة على الوثيقة سيحتفظ التعاون بين الهيئتين بقيمته لأن اليونسكو عازمة على تعميم الوثيقة داخليا واستعمالها كأساس لبرامج العمل المقبلة. كما أنها تعتزم نشر الوثيقة كيما تتخذ أساسا لتنظيم مائدة مستديرة في بيجينغ تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

٢ - ولفتت الانتباه أيضا إلى الوثيقة CEDAW/C/1995/3/Add.3 التي تتضمن التقرير المقدم من اليونسكو، ولا سيما الفصل الثاني من الباب الأول منها، الذي يتناول استخدام الاغتصاب وسيلة من وسائل الحرب. وغاية اليونسكو من تقديم التقرير مساعدة اللجنة في الاضطلاع بمهمة رصد الاتفاقية وتوفير بيانات إحصائية عن تعليم المرأة في مختلف الدول الأطراف.

٣ - الرئيسة: قالت إن مشروع الوثيقة الذي أشارت إليه اليونسكو يمثل نقطة انطلاق ممتازة لمواصلة استكشاف مسألة تعليم المرأة وأن المائدة المستديرة المقترحة عقدها في بيجينغ ستتيح فرصة ثمينة لنشر المعلومات عن عمل اللجنة. واقتُرحت أن تحال الوثيقة إلى الفريق العامل الثاني.

تنظيم العمل

٤ - السيدة تلاوي: قالت إنه ينبغي تخفيض عدد التقارير التي تنظر فيها اللجنة في دورة واحدة لضمان جودتها.

٥ - السيدة برنارد: حذرت من اتخاذ هذا الإجراء قبل أن توفر الأمانة العامة قائمة كاملة بالتقارير التي يجب النظر فيها.

٦ - السيدة سينيجيو رجيس: شاطرت السيدة تلاوي رأيها في أنه ينبغي تكريس مزيد من الوقت للنظر في تقرير كل دولة من الدول الأطراف. وأضافت أن منح اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وقتا قصيرا نسبيا لمعالجة نفس حجم العمل الذي تعالجه الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات هو بمثابة

(السيدة سينيجيو رجيس)

شكل من أشكال التمييز. فمن عادة النساء أن يشعرن أنهن مضطرات إلى أداء عمل بالغ الصعوبة، ولكن لجنة مكونة من نساء لا ينبغي، في واقع الأمر، أن تعمل بسرعة أكبر من أي لجنة أخرى. فبرنامج العمل الشاق يعني أنه لن يبقى إلا وقت قليل جدا لدراسة مشروع البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. واقترحت أن تنظر اللجنة فيما لا يزيد عن ٧ أو ٨ تقارير في الأسابيع الثلاثة المخصصة لها.

٧ - السيدة غارسيا - برينس: أيدت البيان الذي أدلت به السيدة سينيجيو رجيس.

٨ - السيدة كارترايت: أعربت أيضا عن تأييدها للتعليقات التي أدلت بها السيدة سينيجيو رجيس. وقالت إنه ينبغي تحديد مدى تخفيض عدد التقارير على أساس المعلومات التي تقدمها الأمانة العامة بشأن عدد التقارير التي يجب النظر فيها.

٩ - السيدة ماتياسون (نايبة مديرة شعبة النهوض بالمرأة): أكدت أن اللجنة تنظر في عدد من التقارير يتراوح بين ٨ و ١٤ تقريرا كل دورة. وترد في الوثيقة CEDAW/C/1995/6 (المرفق الرابع) قائمة بالدول التي قدمت تقارير لم ينظر فيها بعد؛ وقد وردت تقارير إضافية منذ نشر هذه الوثيقة. وأضافت قائلة إنه من الصحيح أن على اللجنة أن تكرر وقتا أقل مما تكرسه الهيئات المماثلة الأخرى للنظر في كل تقرير كيما تنجز عملها في الموعد المقرر. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية أن تجتمع في عام ١٩٩٥ بغية استعراض مدة انعقاد اللجنة كما هو منصوص عليه في الاتفاقية.

١٠ - السيدة شوب - شيلينغ، المقررة: أيدت الملاحظات التي أبدتها السيدة سينيجيو رجيس. وقالت إنها ستعمل على تقليص قائمة التقارير التي يجب أن تنظر فيها اللجنة في عام ١٩٩٦. ولاحظت أنه لم يخصص للجنة وقت إضافي لعقد الاجتماعات، على الرغم من أن حجم عملها أكبر وذلك توقعًا لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١١ - الرئيسة: تحدثت بصفتها الشخصية فأكدت أن لدى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حجم عمل أكبر مما لدى أي لجنة حقوق إنسان أخرى، وذلك استنادا إلى ما لاحظته من محاضر جلسات الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات. وأضافت قائلة إن ذلك يعزى جزئيا إلى الاتفاقية، التي تفرض من دون غيرها من الاتفاقيات حدا لفترة انعقادها. وقد أعرب الاجتماع الخامس للأشخاص الذين يرأسون الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عن قلقه إزاء عدم قدرة اللجنة على النهوض بأعمالها خلال فترة الاجتماع المتاحة لها (A/49/537، المرفق، الفقرة ٤٩) ومع ذلك، اقترحت ممثلة فنلندا، خلال دورة لجنة مركز المرأة، أن تمدد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة دورتها السنوية أسبوعا واحدا بدلا من الانعقاد مرتين في السنة. وعلى الرغم من ذلك فقد اقتضى الأمر عشرة أيام من المناقشات قبل

(الرئيسة)

اتخاذ قرار في هذا الشأن. ولعله ينبغي إثارة مسألة مدة الانعقاد بكاملها في أثناء اجتماع الدول الأطراف، الذي طلبته الجمعية العامة، والذي سيعقد في أيار/مايو.

١٢ - السيدة سينيجيو رجيس: اقترحت، وأيدتها في ذلك السيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال، و السيدة أيكور و السيدة تلاوي، أن تمثل الرئيسة اللجنة في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٥.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

١٤ - السيدة كارترايت: لاحظت بأسف أن ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين لم تتمكن من المشول أمام اللجنة لتقديم تقاريرها المشتركة الأول والثاني والثالث على النحو المطلوب في المادة ٤٩ من النظام الداخلي. وقالت إنه نظرا إلى الفترة المحدودة المتاحة، فقد ترغب اللجنة في بحث إمكانية النظر في التقرير بغياب ممثلة الدولة الطرف. وتجزئ المادة ٥٥ من النظام الداخلي تعليق أي مادة بقرار متخذ بأغلبية الثلثين، وتطبيقها في هذه الحالة لا ينشئ سابقة.

١٥ - السيدة سينيجيو رجيس: اقترحت أن تتصل اللجنة أولا بحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين لمعرفة أسباب تخلف ممثليها عن الحضور.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥